صندوق النقد العربي

التقرير السنوي
2011

المحتويـات

الصفحة

تقديم ..... ب

نشاط الصندوق خلال عام 2011 1

النشاط الإقراضي 5

النشاط الاستثماري 18

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية 22

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 24

نشاط التدريب 26

نشاط الصندوق في مجال أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية 29

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 31

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 33

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات 35

الوضع المالي الموحد للصندوق 37

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات 43

ملاحق القروض 65

ملاحق عامة 73

التنظيم والإدارة 75

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2011، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2012

نشاط الصندوق خلال عام 2011

عمل الصندوق خلال عام 2011 على تطوير وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه، وذلك في ظل المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد شهد عدد من دول المنطقة العربية خلال العام تحولات سياسية عميقة تستهدف توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع. ولقد أدت الأحداث المصاحبة لهذه التحولات إلى تراجع النمو بصورة حادة خلال العام، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى. وتدهورت أيضاً أوضاع ميزان المدفوعات نتيجة لتفاقم العجز الجاري وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد من هذه الدول. أما على الصعيد الدولي، فلا تزال تداعيات الأزمة المالية العالمية تؤثر سلباً على تعافي نمو الاقتصادات الدولية، بالإضافة إلى تأثرها بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011. وقد ألقى تراجع الطلب والنمو في معظم دول الاتحاد الأوروبي بظلاله أيضاً على أداء الصادرات العربية وتدفق السياحة والتحويلات إلى الدول العربية.

وفي ضوء هذه التطورات، فقد تزايدت احتياجات العديد من الدول العربية للتمويل الخارجي، وقام الصندوق خلال عام 2011 بالاستجابة لطلبات دوله الأعضاء في هذه المرحلة الصعبة بتقديم الدعم المادي بالشكل السريع وبالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة لديه، من خلال النوافذ الاقراضية المتعددة للصندوق ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

وفي السياق نفسه، استمر الصندوق خلال عام 2011 في تنفيذ برامجه التدريبية بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء. وفي مجال توفير المساعدة والدعم الفني، ساهم الصندوق في مبادرات مشتركة مع المؤسسات الدولية ذات الصلة لتطوير القطاع المالي والمصرفي في دوله الأعضاء. كما نظم ندوات ودورات لكبار موظفي الدول الأعضاء حول المستجدات المالية والمصرفية للأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009، وذلك لاستنتاج الدروس وتبادل الآراء حول الإصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها في هذه المرحلة.

واستمر الصندوق في الاضطلاع بمهام أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب. وفي هذا الإطار نظم الصندوق خلال العام اجتماعات ومنتديات لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدول الأعضاء لتبادل الآراء والتجارب وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق المطلوبة.

في مجال **النشاط الإقراضي**، قدم الصندوق خلال عام 2011 ثلاثة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو 116 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 535 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال

العام المذكور في قرض إلى المملكة المغربية في إطار تسهيل النفط بلغت قيمته نحو 13.7 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 63 مليون دولار أمريكي وقرضين إلى جمهورية مصر العربية بقيمة إجمالية 102 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 470 مليون دولار أمريكي. ويمثل القرضين اللذين حصلت عليهما مصر في قرض تلقائي بقيمة 43.7 مليون دينار عربي حسابي، وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بقيمة 58.3 مليون دينار عربي حسابي.

وفي سياق حرص الصندوق على إرساء مقومات التعاون وتعزيز قنوات الاتصال مع دوله الأعضاء، والتشاور حول سبل تقديم الدعم لمواجهة المستجدات على الساحتين العالمية والإقليمية ذات التأثير على الأداء الاقتصادي لدوله الأعضاء، فقد تم خلال عام 2011 إيفاد عدد من بعثات مشاورات شملت المغرب وموريتانيا والأردن ومصر وتونس، وذلك لبحث الطلبات المقدمة للاستفادة من موارد الصندوق لدعم برامج الإصلاح في بعض هذه الدول أو لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح التي تم الاتفاق مع السلطات عليها في إطار القروض الممنوحة من الصندوق في البعض الآخر. والجدير بالذكر، أن مهمة تلك البعثات لم تقتصر على الاتفاق مع السلطات المعنية على عناصر برامج الإصلاح، أو متابعة ما تم تنفيذه من إصلاحات في إطار البرامج المتفق عليها، وإنما امتدت لتشمل تقديم الدعم والمشورة الفنية بشأن المعوقات التي تواجه الدول الأعضاء المقترضة.

وفي مجال **النشاط الاستثماري**، يعتبر عام 2011 مليئاً بالتطورات على خلفية ضعف الاقتصاد العالمي حيث واصلت الاقتصادات الكبرى تسجيل نسب نمو منخفضة مصحوبة بنسب عالية للبطالة، كما استمرت معظم الدول الصناعية الكبرى بخفض النفقات وواصلت المصارف المركزية فيها على الإبقاء على نسب الفوائد الرسمية متدنية مع ضخ المزيد من السيولة في القطاع المالي والمصرفي. ومن المتوقع أن يسجل كل من اقتصاد منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان أداءً اقتصادياً ضعيفاً، وتراجع قدرة هذه الدول على تحفيز وإنعاش الاقتصاد بشكل فعال بسبب المديونية المرتفعة.

هذا وقد أسهمت سياسة الصندوق الاستثمارية المحافظة في حماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي خلال عام 2011 مع المحافظة على مستوى مخاطر متدني.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمؤسسات المالية العربية واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق نشاطه في إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

وفي مجال **المعونة الفنية**، واصل الصندوق خلال عام 2011 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة ومنها مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، ومبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون. هذا بالإضافة إلى تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات لكبار المسؤولين في المصارف المركزية وذلك بالتعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، لمناقشة مختلف القضايا النقدية والمصرفية الراهنة.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، استمر الصندوق خلال عام 2011 في جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات حول أسواق الأوراق المالية العربية من خلال نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية بموقعه على شبكة الانترنت، والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة. وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسواق المشاركة في قاعدة بياناته 16 سوقاً، ووصل عدد النشرات التي أصدرها الصندوق ثلاثة وستين عدداً. ويجري العمل حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لانضمام سوق ليبيا إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق.

وفي مجال **التدريب**، تواصلت خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال عام 2011، حيث نظم المعهد دورات وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ومنظمة التجارة العالمية. وبلغ عدد الأنشطة التدريبية 15 دورة خلال عام 2011 استفاد منها 398 متدرباً. ووصل عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب بالصندوق إلى 235 استفاد منها 7145 متدرباً.

وفي إطار توليه **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، والأمانة الفنية لكل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس خلال عام 2011 الذي عُقد بمقره، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس المعني والتي عقدت في الدوحة بدولة قطر.

وفي إطار مهامه **كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب**، قام الصندوق بالإعداد للاجتماع الثاني لهذا المجلس والذي عقد في الجمهورية العربية السورية، في أبريل 2011. وساهم في تنظيم الاجتماع الاستثنائي للمجلس الذي عقد في أبوظبي، بدعوة من دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع الاستثنائي مبادرة دولة الإمارات للتعاون الاقتصادي العربي والتي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في عدد من المحاور الاقتصادية بمشاركة من المؤسسات الدولية والإقليمية.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، وفي إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء

وتساعده على تنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد. كما شارك في الاجتماعات الدورية لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية.

وفي إطار التعاون مع المنظمات الدولية، شارك الصندوق خلال عام 2011 في الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية وكذلك اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). كما حضر الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية مع رئيس البنك الدولي، والاجتماعات الخاصة بالصناديق العربية والإقليمية مع رئيس وكبار مدراء البنك الدولي في إطار المبادرة التي أطلقها البنك فيما يخص الدول العربية.

كما شارك الصندوق في مبادرة "دوفيل" للشراكة (Deauville Partnership) من أجل دعم الإصلاحات الاقتصادية للدول العربية التي تشهد تحولات سياسية، والتي تم مناقشتها خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة الثمانية الذي عُقد يوم 10 سبتمبر 2011 بمدينة مرسيليا – فرنسا، حيث تم التوقيع خلال هذا الاجتماع على مذكرة تفاهم من قبل تسعة مؤسسات مالية دولية وإقليمية من بينها صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد والبنك الدوليين. وتتضمن هذه المذكرة التأكيد على التزام الأطراف الموقعة على هذه الوثيقة بتقديم الدعم لتلك الدول وعلى تكوين إطار للتنسيق فيما بينها لتحقيق هذا الهدف.

ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2011 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية**، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **التقارير والنشرات والبحوث والدراسات**، منها النشرة الإحصائية للدول العربية بعد تطويرها لتغطي مجالاتها الحسابات القومية والنقد والائتمان وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية والمالية العامة.

النشاط الإقراضي

يأتي النشاط الإقراضي للصندوق في الصدارة ضمن مهامه التي يقوم بها لتحقيق أهداف إنشائه، حيث بلغت قيمة الإقراض الممنوح خلال عام 2011 نحو 116 مليون دينار عربي حسابي وبما يعادل 535 مليون دولار أمريكي. وقد استهدف النشاط الإقراضي للصندوق، بوجه عام خلال العام المذكور، مساعدة الدول التي شهدت تحولات سياسية على مواجهة تداعياتها على الأداء الاقتصادي. وفي هذا الإطار، قدم الصندوق الدعم للجهود المبذولة في عدد من الدول الأعضاء المقترضة لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي. كما استهدف هذا النشاط مساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز فرص النمو الاقتصادي المستدام.

أنواع القروض والتسهيلات

يقدم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسئولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين[1]، تتمثلان في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وفي دعم قطاعات اقتصادية أخرى. وتنحصر أغراض المجموعة الأولى بتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، الذي استحدث لاحقاً، فهو مخصص لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذا النوع من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء حينها.

---

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

وتشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءاً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة

كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.
أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة بعمل الصندوق فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل.

فبالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من التسهيلات التي أصبحت المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، فقد تمت توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتماشياً مع تطور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، فقد قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليمكّن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كل من الشقين.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف قرض تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبالنسبة **لتسهيل الإصلاح التجاري** والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح

التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تتيحها الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

وفيما يتعلق **بتسهيل النفط**، فقد تم إنشائه في أبريل من عام 2007 كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدئها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. ويستهدف هذا التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وعند تقديم القروض ضمن هذا التسهيل يتم التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى، وجود عجز بميزان المدفوعات ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويمكن للدولة العضو المؤهلة، في هذه الحالة، الاستفادة من موارد التسهيل بحد أقصى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وذلك كقرض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة، ولا يشترط الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، بعد التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها لمواجهته. والحالة الثانية رغبة الدولة العضو المؤهلة للاقتراض في إطار هذا التسهيل في الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل وقدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. في هذه الحالة يكون استفادة الدولة العضو المؤهلة مشروطا باتفاق الدولة العضو أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الموجهة لتمويل الإصلاحات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. ويكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذه الحالة تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لديها لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

وفيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل** الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدم قروض التسهيل بإجراءات

سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم الحصص المكتتب بها، والذي يتحدد على أساسها حجم السحب على قروض الصندوق، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. ويوضح الملحق رقم (ب-1) موقف حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق وإمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وفق تلك الحصص.

أسعار الفائدة

يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً، الملحق (أ-5).

التزامات القروض

بلغت قيمة القروض الإجمالية التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة في عام 2011 نحو 116 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 536 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال العام

المذكور في ثلاثة قروض تم منحهما لكل من مصر والمغرب، حيث حصلت مصر على قرضين، الأول تلقائي والآخر في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي، وحصلت المغرب على قرض في إطار تسهيل النفط.

وفي هذا الإطار، بلغت القيمة الإجمالية للقرضين الممنوحين **لجمهورية مصر العربية** نحو 102 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 470 مليون دولار أمريكي، وذلك في سياق مساعدتها على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد المصري نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها مصر منذ بداية عام 2011. وبلغت قيمة الدعم المقدم في إطار القرض التلقائي نحو 43.7 مليون دينار عربي حسابي، هذا بالإضافة إلى مبلغ 58.3 مليون دينار عربي حسابي تم منحه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة. كما بلغت قيمة القرض الممنوح **للمملكة المغربية** في إطار تسهيل النفط، نحو 13.7 مليون دينار عربي حسابي، وذلك لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات نتيجة للتطورات غير المواتية في الأسواق العالمية للنفط.

وفي ذات الإطار، وافق الصندوق على منح **الجمهورية الإسلامية الموريتانية** قرضًا ممتداً بقيمة 9.12 مليون د.ع.ح. لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة الموريتانية، وتم الاتفاق عليه مع الصندوق ليغطي عامي 2011 و 2012. ومن المنتظر أن يتم التوقيع على اتفاقية القرض بين الصندوق والحكومة الموريتانية عقب استكمال موريتانيا للإجراءات القانونية اللازم توافرها من جانبها للتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات.

وبإضافة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2011 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء حتى نهاية عام التقرير(2011) إلى نحو 1.4 مليار دينار عربي حسابي تعادل نحو 6.6 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 153 قرضاً أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل هذه القروض حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2011.

وكان نصيب القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة)، في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 وحتى نهاية عام 2011، بحصة بلغت نحو 64.3 في المائة من إجمالي القروض التي قدمها الصندوق خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة بنسبة 28.9 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 4.5 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط 2.3 في المائة. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (1) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978-2011.

الشكل (1): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض
خلال الفترة 1978 - 2011

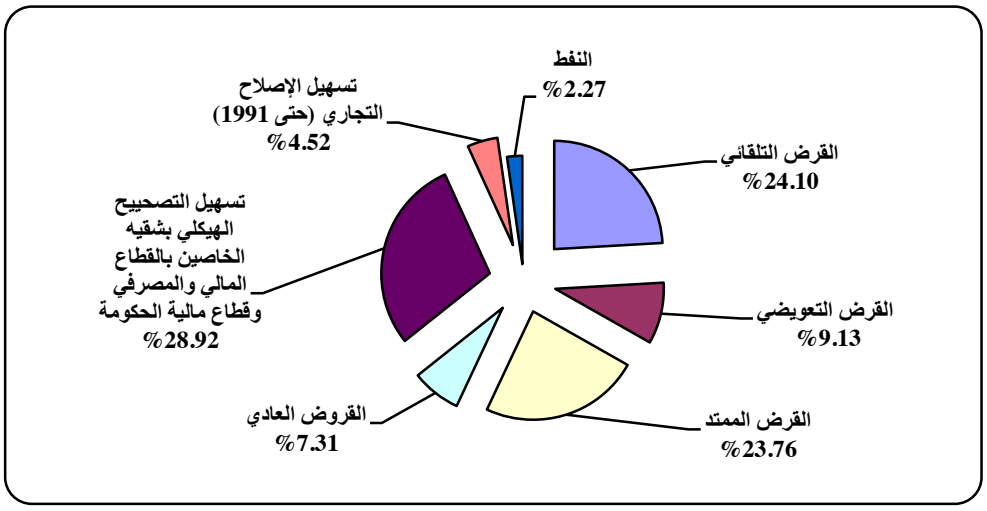

وقد أدت التطورات في النشاط الإقراضي إلى ارتفاع رصيد التزامات القروض ليصل إلى 467 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011، تعادل حوالي 2,155 مليون دولار أمريكي وتمثل نحو 78 في المائة من رأس المال المدفوع، مقارنة برصيد بلغ 418 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، مثلت حوالي 71 في المائة من رأس المال المدفوع.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها خلال عام 2011 حوالي 126.5 مليون دينار عربي حسابي مقابل 67.8 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2010. وفي المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض بتسديد ما قيمته 67 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2011، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 416 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 1,920 مليون دولار أمريكي ، أي ما يمثل 70 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع[2] في نهاية عام 2011، وذلك مقارنة بنحو 356.6 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 60 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2010. وتجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد انخفض من نحو 62 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 284 مليون دولار خلال عام 2010 إلى حوالي 51 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 235 مليون دولار خلال عام 2011. ويبين الملحق رقم (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية فرادى في عامي 2010 و 2011، في حين يبين الملحق رقم (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2011.

[2] بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع أبريل 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2011، تم إيفاد عدد من البعثات للتشاور مع الدول الأعضاء المقترضة بشأن طلبات القروض الجديدة. كذلك تم إيفاد بعثات متابعة للوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها والمدعومة بقروض قدمها الصندوق لهذه الدول في السابق.

وفي إطار التشاور مع الدول الأعضاء التي شهدت تحولات سياسية، قامت بعثة من الصندوق بزيارة **الجمهورية التونسية** خلال ديسمبر 2011، وذلك للوقوف على تداعيات هذه المستجدات على الاقتصاد التونسي، وتقديم المشورة الفنية اللازمة للنهوض بالاقتصاد التونسي والمساعدة على تجاوز الظروف الراهنة. ولقد أعربت السلطات التونسية لبعثة الصندوق عن رغبتها في الاستفادة من موارد الصندوق لدعم الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد التونسي، فضلاً عن الحاجة إلى دعم الصندوق للإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة. وفي ضوء ذلك، أعرب الصندوق من جانبه عن استعداده لتوفير الدعم لمساعدة تونس في التغلب على المصاعب الاقتصادية الراهنة، ودعم الإصلاحات الهيكلية من خلال النوافذ الإقراضية المتعددة للصندوق، والعمل على تنشيط التجارة الخارجية من خلال الدعم الذي يقدمه برنامج تمويل التجارة العربية للمُصدِّرين والمستوردين بالدول العربية.

المشاورات بشأن طلبات قروض جديدة

أجرى الصندوق خلال عام 2011 مشاورات تتعلق بطلبات قروض جديدة من المغرب ومصر وموريتانيا. فقد تلقى الصندوق طلباً من **المغرب** للحصول على قرض في إطار **تسهيل النفط**، وقامت الجهات المعنية بالصندوق بدراسة هذا الطلب على خلفية المعلومات والبيانات التي تقدمت بها السلطات المغربية للصندوق، والتي تبين منها صعوبة الوضع الراهن لميزان المدفوعات المغربي. كما تضمنت المعلومات المقدمة من المغرب، السياسات والإجراءات التي طبقها والتي ينوي تطبيقها، والإطار الزمني المصاحب لهذه السياسات لمعالجة التداعيات السالبة لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد المغربي.

وفي ضوء وضعية المغرب كمستورد صاف للنفط، فقد تأثر الاقتصاد المغربي سلباً بالظروف غير المواتية التي شهدتها أسواق النفط العالمية، والمتمثلة في استمرار بقاء أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة عند مستويات مرتفعة، وهو ما أدى إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات ناتج بصورة أساسية إلى ارتفاع فاتورة واردات النفط.

وفي سياق دراسة الصندوق لطلب السلطات المغربية الحصول على دعم في إطار تسهيل النفط، اطلع الصندوق على الاستراتيجيات والسياسات التي تبناها المغرب لتقليل الاعتماد على واردات النفط، حيث اتضح أن السلطات المغربية قد بذلت جهوداً حثيثة لإصلاح قطاع الطاقة بشكل عام وذلك لمواجهة تحديات رئيسية تتعلق بأمن الطاقة، وبعملية التحرير الاقتصادي في قطاعات النفط والطاقة، والحد من تداعيات زيادة أسعار النفط على الموازين المالية والخارجية في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، أطلق المغرب عام 2009 استراتيجية شاملة طويلة الأجل تغطي الفترة 2009-2030 لإصلاح قطاع الطاقة، تهدف إلى تطوير وتنمية مصادر بديلة للطاقة تُمَكِن من تلبية الاحتياجات المحلية وتقليل الاعتماد على استيراد الطاقة من الخارج، و ترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- تعزيز أمن الطاقة وضمان إمداد منتظم لها.
- رفع فعالية ونجاعة قطاع الطاقة.
- تعزيز تنافسية قطاع الطاقة من خلال التكامل الإقليمي.

وفي ضوء ما تقدم، واستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض وشروط الأهلية للاستفادة من موارد تسهيل النفط المعمول بها، فقد تم منح المغرب قرضاً في إطار تسهيل النفط بقيمة 13.7 مليون دينار عربي حسابي. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 13 أكتوبر 2011.

وبالنسبة **لمصر**، فقد تقدمت الحكومة المصرية بطلب للحصول على قرضين، الأول قرض تلقائي، والثاني قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة. واستجابة لطلب السلطات المصرية، أوفد الصندوق بعثة خلال الفترة 2-9 أكتوبر 2011 للتشاور مع السلطات المصرية حول طلب الاستفادة من موارد الصندوق.

فيما يتعلق بالمشاورات بشأن طلب **القرض التلقائي**، فقد تبين لبعثة الصندوق أن التحولات السياسية التي شهدتها مصر، أدت إلى تعرضها لظروف اقتصادية صعبة تمثل أهمها في تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي وخروج رؤوس أموال محلية وأجنبية من مصر وإغلاق البورصة المصرية لحوالي ثمانية أسابيع وتدني العوائد من النشاط السياحي، الذي يشكل مصدراً هاماً للدخل ومورداً أساسياً للعملات الأجنبية. وتزامن ذلك مع ظروف اقتصادية خارجية غير مواتية تمثلت في ارتفاع أسعار النفط الخام والسلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمية. وقد اضطر البنك المركزي المصري للتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه الأمر الذي ساهم في تراجع حجم الاحتياطيات الخارجية.

وقد ركزت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي منذ بداية التحول السياسي في مصر على الحد من التراجع في سعر صرف الجنيه المصري، حيث قام البنك المركزي المصري بالتدخل في سوق الصرف

الأجنبي عبر عمليات السوق المفتوحة، كما أبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير خلال عام 2011 بهدف المحافظة على هامش كبير بين أسعار الفوائد على الجنية المصري والدولار الأمريكي لتشجيع الطلب على الجنية مقابل الدولار الأمريكي بغية الحفاظ على سعر صرفه. وأسفرت التغيرات المصاحبة للثورة عن انخفاض حاد في وتيرة النمو الاقتصادي، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري من 5.1 في المائة في السنة المالية 2010/2009 إلى 1.8 في المائة في السنة المالية 2011/2010.

كما تأثر الوضع الكلي لميزان المدفوعات سلباً حيث تحول الميزان الكلي للمدفوعات من فائض بلغ حوالي 3.4 مليار دولار في سنة 2010/2009 إلى عجز كبير وصل إلى 9.8 مليار دولار في سنة 2011/2010، مدفوعاً بصورة رئيسية بتحول ميزان الحساب الرأسمالي والمالي من تحقيق صافي تدفق للداخل قدره 8.3 مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بقيمة بلغت نحو 4.8 مليار دولار خلال السنة المالية 2011/2010، وهو ما يعزى أساساً إلى التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر من 6.8 مليار دولار في سنة 2010/2009 إلى 2.2 مليار دولار في سنة 2011/2010 كنتيجة لتحول التدفقات الاستثمارية الواردة في قطاع البترول والتي بلغت 3.6 مليار دولار إلى تدفقات خارجة بلغت 191.3 مليون دولار خلال عام 2011/2010. أما صافي استثمارات الحافظة في مصر، فقد تحول من تدفقات إلى مصر بقيمة 7.9 مليار دولار إلى تدفقات للخارج بمقدار 2.6 مليار دولار خلال عام 2011/2010، حيث تضمنت 3.1 مليار دولار تدفق للخارج تمثل صافي تعاملات الأجانب في أذون الخزانة المصرية.

وأدت التغيرات في الميزان الكلي إلى تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية من حوالي 35.6 مليار دولار في نهاية يونيو 2010 إلى نحو 18.1 دولار في نهاية ديسمبر 2011. وقد كان العجز الكبير في ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2011/2010 وانخفاض الاحتياطيات الخارجية الرسمية من العملات الأجنبية، سببا كافيا لتأهل مصر للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تلقائي، وذلك استناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في الصندوق. ونتيجة لذلك فقد تم تقديم قرض تلقائي إلى جمهورية مصر العربية بمبلغ 43.725 مليون د.ع.ح. يمثل 75 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل.

أما بالنسبة للمشاورات بشأن **قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة**، فقد توصلت بعثة الصندوق التي زارت مصر في أكتوبر 2011 إلى اتفاق مع السلطات المصرية حول برنامج إصلاح لقطاع مالية الحكومة يغطي الفترة أكتوبر 2011 - ديسمبر 2012، يتم دعمه من خلال موارد تسهيل التصحيح الهيكلي، ويرتكز على أربعة محاور رئيسية هي:

- تعزيز إطار حساب الخزانة الموحد.
- ترقية الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

- استكمال تنفيذ مشروع نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS).
- تخفيض كلفة الدين العام وتعزيز السوق الثانوية لأدوات الدين العام.

فيما يتعلق بالمحور الأول الخاص بتعزيز إطار حساب الخزانة الموحد، استهدفت الإجراءات المتفق على القيام بها مع السلطات المصرية في هذا الاطار، العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من تعزيز أرصدة حساب الخزانة الموحد وبما يُمَكِن من تلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، وتخفيض حاجة الحكومة إلى الاستدانة في الوقت الذي تتوفر فيه أرصدة فائضة لبعض الوحدات والهيئات الحكومية لدى البنوك التجارية. ومن المتوقع أن تسفر الإجراءات الرامية إلى تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة عن مجموعة من المكاسب تصب في موارد الخزانة العامة، ويتمثل أهمها في تخفيض الحاجة للاقتراض وبالتالي تقليص الأعباء المالية على الموازنة العامة جراء الفوائد التي تدفعها الحكومة لتمويل العجز.

أما بالنسبة للمحور الثاني الخاص بترقية الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة، فيهدف إلى تقليل كلفة إدارة العمليات المالية والحسابية ورفع كفاءة الموازنة الاستثمارية وتعزيز الرقابة المالية، مما سينعكس إيجابياً على جهود الحكومة لتقليص العجز المالي. وفي هذا الصدد، ستقوم الحكومة بمراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة المالية لإزالة تداخل الوظائف وتكرارها، ومراجعة أدوار وزارة المالية متمثلة في قطاع الموازنة العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يخص إعداد الموازنة الاستثمارية للدولة، ومراجعة الترتيبات الحالية المتعلقة بمخصصات الموازنة للوحدات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة عدد الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي المخصصة لكل وحدة إدارية.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث المرتبط باستكمال تنفيذ مشروع نظام معلومات إدارة مالية الحكومة، فيركز هذا المحور على تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين وتطوير البنية المعلوماتية لربط العمليات المالية والمحاسبية إلكترونياً بين الوحدات الحكومية والبنك المركزي، ووزارة المالية، لرفع كفاءة إدارة السيولة النقدية وتطبيق حساب الخزانة الموحد بشكل فعّال.

ويستهدف المحور الرابع المتعلق بتخفيض كلفة الدين العام وتعزيز السوق الثانوية لأدوات الدين العام، إصدار سندات ذات عائد متغير بأجل عامين في السوق المحلي لتلبية تطلعات المستثمرين الحالية وتخفيض كلفة مخاطر إعادة تمويل الإصدارات المالية الحكومية، وتعزيز سيولة السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية من خلال تفعيل عمل اللجنة العليا لتعزيز السيولة في هذا السوق، ودراسة المتطلبات المحاسبية للاتفاقية المرجعية لإعادة الشراء.

وفي ضوء اتفاق الصندوق مع السلطات المصرية على تنفيذ برنامج الإصلاح المنوه عنه والإجراءات المرتبطة به، وأخذاً بعين الاعتبار استمرار الحكومة المصرية باتباع نهج الإصلاح المالي ورغبة من

الصندوق في دعم هذا التوجه، فقد وافق الصندوق على منح قرض لمصر في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بمبلغ 58.3 مليون د.ع.ح. يمثل 100 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل.

وفيما يتعلق بالمشاورات لدراسة طلب **موريتانيا** الاستفادة من موارد الصندوق في إطار القرض الممتد، فقد قامت بعثة من الصندوق بزيارة الجمهورية الموريتانية خلال مايو 2011، حيث تم دراسة طلب القرض، وتم الاتفاق مع السلطات الموريتانية على برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، يغطي عامي 2011 و2012، ويستهدف استمرار موريتانيا خلال عام 2011 في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو من أجل رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل المنتج، ومواصلة الارتقاء بالسياسات والإدارة الضريبية والجمركية، واتخاذ الإجراءات التي تكفل التخصيص الأمثل للنفقات الجارية، ورفع كفاءة توظيف الموارد.

المشاورات لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها

أوفد الصندوق خلال عام 2011 ثلاث بعثات لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها في إطار القروض الممنوحة من الصندوق لكل من موريتانيا والمغرب والأردن.

فبالنسبة **لموريتانيا**، قامت بعثة المشاورات الموفدة من الصندوق خلال الفترة 30 يناير- 3 فبراير 2011 بالتشاور مع السلطات الموريتانية حول سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض في إطار قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة والذي تم التوقيع على اتفاقية منحه في 23 نوفمبر 2009، ويغطي الفترة يوليو 2009 - ديسمبر 2010، حيث تبين للبعثة في ضوء المتابعة واللقاءات التي عقدتها مع المسؤولين في وزارة المالية والجهات الأخرى ذات الصلة أنه قد تم تنفيذ الإجراءات المدرجة في المحاور الثلاثة المتضمنة في برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق، وهي:

- تحسين إعداد الموازنة.
- تقوية عملية تنفيذ الموازنة.
- تعزيز وتطوير دور الرقابة المالية.

وبالنسبة **للمغرب**، فقد زارت بعثة المشاورات المملكة المغربية خلال الفترة 31 يناير إلى 5 فبراير 2011، للوقوف على سير تنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المتفق عليه مع الصندوق للفترة يوليو 2010 – يونيو 2011. ولقد تبين لبعثة الصندوق أن السلطات المغربية قد حققت تقدماً في تنفيذ غالبية عناصر البرنامج المتفق عليه، وسيمكنها استكمال ما تبقى من الإجراءات تحسين بيئة العمل في القطاع

المالي والمصرفي بالمغرب وجعله أكثر حداثة وتنظيماً من ناحية الأطر القانونية والرقابية والمؤسسية التي تحكمه. وتجدر الإشارة إلى أن محاور برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق، هي :

- التوسع في إتاحة الخدمات المصرفية للمواطنين.
- تعزيز فرص التمويل المتاحة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.
- تقوية الرقابة والإشراف على القطاع المالي وقطاع التأمين.
- تعميق وتنشيط الأسواق المالية.

وبالنسبة **للأردن**، فقد تبين لبعثة المتابعة التي أوفدها الصندوق إلى المملكة الأردنية خلال الفترة 14-18 أغسطس 2011، للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي يغطي الفترة يوليو 2010- يونيو 2011، بأن الجهود التي بذلتها السلطات الأردنية لتنفيذ البرنامج المتفق عليه كانت مرضية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح المتفق عليه مع السلطات الأردنية يتضمن المحاور الثلاثة التالية:

- تطوير نظام الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية.
- تطوير نظام المدفوعات الوطني.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. وتنطبق معايير التأخير على حالتي جمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية القمر المتحدة. وفي هذا الاطار، بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2011 حوالي 57.4 مليون دينار عربي حسابي، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون دينار عربي حسابي وفوائد متراكمة بنحو 42.5 مليون دينار عربي حسابي. وفيما يتعلق بالمتأخرات على جمهورية القمر المتحدة، فقد أصدر مجلس المحافظين قراره رقم (4) لسنة 2011 بالموافقة على مشاركة الصندوق في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) الخاصة بحالة هذه الدولة العضو. وفي ضوء ذلك تم التوقيع على اتفاقية تسوية مديونية جمهورية جزر القمر تجاه الصندوق.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها إتفاقية الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار الضوابط والمعايير لتنفيذ هذه السياسات وإدارة الاستثمارات المختلفة، حيث يتبع الصندوق سياسات استثمارية محافظة ومتوازنة تنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية حكومية. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية وهي الأمان والسيولة وحرية التحويل وتحقيق أقصى عائد متاح مع تحجيم مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول لحماية قيمة الأموال المستثمرة على المستوى الكلي.

ويستهدف هذا النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية التي تتراكم لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطات لحين توظيفها بأنشطة أخرى، وذلك بهدف تنميتها وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقاته الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء في الصندوق وكذلك المؤسسات المالية العربية والتي تتضمن عمليات قبول الودائع واستثمارها بالإضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالسندات والأوراق المالية.

ولعل أهم ما ساهم في تشكيل المناخ العام للاستثمار خلال عام 2011، التطورات التي أثرت على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي خلال العام والذي كان أهمها الوضع المالي الحرج لعدد من الدول الأوروبية ذات المديونية العالية والذي انعكس في تراجع مؤشرات الثقة في الاقتصاد الأوروبي بشكل عام وآثاره السلبية على الإنفاق والنمو في منطقة اليورو. هذا وقد سجلت اقتصادات كل من الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة واليابان نسب نمو منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مقارنة مع عام 2010 وذلك على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي عاكسة بذلك الآثار السلبية لأزمة منطقة اليورو. وقد كان لانخفاض مؤشرات الثقة في منطقة اليورو أثر سلبي على سيولة المصارف الأوروبية والذي استدعى المصرف المركزي الأوروبي إلى التدخل وضخ السيولة في القطاع المصرفي الأوروبي لآجال طويلة لتعزيز سيولة هذا القطاع.

كما أظهرت مؤشرات النمو في العالم تفاوتاً في مستوى الأداء حيث عكست هذه المؤشرات خلال العام 2011 تحسناً نسبياً في الولايات المتحدة الأميركية مقابل ضعف متزايد في كل من اقتصادات منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان. وقد ماثل أداء أسواق العمل الأداء الاقتصادي بشكل عام حيث أظهرت مؤشراتها

تحسناً في الولايات المتحدة وانخفاضها في كل من أوروبا والمملكة المتحدة، أما مؤشرات التضخم فقد ارتفعت بنسب متفاوتة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة خلال العام.

هذا وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية نمواً بنسبة 1.6 في المائة خلال عام 2011 مقارنة بنسبة نمو قدرها 3.1 في المائة في عام 2010، ويعود هذا النمو إلى التحسن في كل من الإنفاق الشخصي والناتج الصناعي والصادرات. هذا وقد كان لسياسة الولايات المتحدة المالية والنقدية التوسعية أثر إيجابي في تفعيل الاقتصاد في وقت تزرخ فيه عدد من دول العالم الرئيسية الأخرى تحت وطأة مخاطر الركود الاقتصادي. وقد حافظ الاحتياطي الفيدرالي على نسبة الفائدة الرسمية عند مستويات 0-0.25 في المائة مع إبقاءها عند هذا المستوى المتدني حتى عام 2014 حسب إعلانه الأخير.

وفي أوروبا برزت بوادر ضعف في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينذر باحتمال وقوع أوروبا في ركود اقتصادي خلال عام 2012، حيث بات الضعف ظاهراً في مؤشرات الإنفاق الشخصي والناتج الصناعي بالإضافة إلى مؤشرات الثقة. هذا وكان للسياسات التقشفية في منطقة اليورو وضعف الثقة في قدرتها على النهوض بشكل سريع من الأزمة المالية التي تواجهها، أثر كبير في هبوط نسب النمو وارتفاع نسبة البطالة في المنطقة. كما كان لأزمة بعض الدول الأوروبية ذات المديونية العالية في دول جنوب أوروبا وزيادة المخاوف من تداعياتها أثر كبير في زعزعة الثقة في منطقة اليورو خاصة في ظل عدم قدرة المجموعة الأوروبية التوصل إلى حلول سريعة ومطمئنة للأسواق والذي ساهم في تحول المستثمرين إلى أسواق أخرى في آسيا وكندا واستراليا التي تميزت بالثبات وبنسب نمو جيدة.

وفي المملكة المتحدة، أظهرت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي أنه حقق نمواً بنسبة قليلة بلغت 0.8 في المائة خلال العام، وكان أداؤه خلال الربع الأخير من العام سالباً حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً بنسبة 0.2- في المائة، ويعود هذا الأداء إلى ضعف في الاستهلاك والصادرات والذي ساهم بدوره في رفع نسبة البطالة. هذا وبالرغم من السياسة النقدية التوسعية التي انتهجتها السلطات النقدية في المملكة المتحدة في تحفيز الاقتصاد، إلا أنه في المقابل كان للسياسة المالية المتشددة التي تم إتباعها أثراً سلبياً على النمو وهو ما قد يؤدي إلى دخول المملكة المتحدة في ركود اقتصادي خلال عام 2012.

أما في اليابان فقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تباطؤ في كل من قطاعي الاستهلاك والصادرات وكان لضعف الاقتصاد العالمي وارتفاع سعر صرف الين مقابل عدد من العملات الرئيسية أثر كبير في التراجع الذي شهدته اليابان في الصادرات، بالإضافة إلى معاناة الاقتصاد من نسب تضخم سلبية بسبب ضعف الاستهلاك المحلي. هذا وتشير المكونات الأولية للناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة احتمالات دخول اليابان في ركود اقتصادي خلال العام 2012.

وبصورة عامة فقد تميز عام 2011 بمواصلة المصارف المركزية الرئيسية إتباع سياسات نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسب الفوائد الرسمية، بالإضافة إلى استمرار العديد منها في سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الإقراض والإنفاق. أما دول منطقة اليورو والمملكة المتحدة، فقد اتبعت سياسات تقشفية ترمي إلى خفض الإنفاق، حيث كان لهذه السياسات آثار سلبية على نسب النمو والبطالة.

أما أسواق الأسهم وصناديق التحوط فقد سجلت أداء سلبياً خلال العام 2011 بسبب ضعف ثقة المستثمرين على خلفية تزايد المخاوف من احتمال وقوع عدد من الدول الرئيسية في ركود اقتصادي. وكان لتفاقم الوضع الاقتصادي وأزمة الديون السيادية في أوروبا أثر كبير في شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل (اللايبور) للعملات الرئيسية. كما سجلت أسعار السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني العالي وأسعار الذهب ارتفاعاً خلال العام عاكسة تحول المستثمرين للاستثمارات الآمنة، علماً بأن سعر الذهب قد سجل ارتفاعاً بنسبة 11.65 في المائة خلال عام 2011. وفيما يخص أسعار العملات، فقد ارتفع سعر صرف الدولار كملاذ آمن مقابل اليورو والجنيه الاسترليني عاكساً المخاوف المحيطة بمنطقة اليورو. أما أسواق البترول، فقد سجلت أسعار البترول من نوع برنت ارتفاعاً بنسبة 13.8 في المائة خلال عام 2011 عاكسة التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية خلال العام 2011 الذي اتصف بتذبذب وتراجع مؤشرات الثقة في الأسواق، استمر الصندوق في نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل هذه الظروف على تحقيق أكبر قدر متاح من الأمان عن طريق توظيف الأموال في أدوات استثمارية آمنة في الودائع والسندات، وكذلك التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية تتمتع بمستوى عالي من التصنيف الائتماني، مع اتباع إجراءات المتابعة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تسود الأسواق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد ساهمت بصورة فعالة بحماية قيمة الأموال المستثمرة وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال عام 2011، بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت وتمر بها الأسواق المالية.

ويتضمن نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف الأموال المتاحة للاستثمار من موارده الذاتية، على نشاط توظيف الأموال الناتجة عن نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية، حيث شهد هذا النشاط نمواً إيجابياً خلال العام يعكس تنامي ثقة الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ارتفعت قيمة الودائع المقبولة إلى ما يعادل 10,068 مليون دولار في نهاية عام 2011 بالمقارنة مع ما يعادل 9176 مليون دولار في نهاية العام السابق والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني

من 17 مصرفاً مركزياً ومؤسسة نقدية ومالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة بأدوات استثمارية آمنة في محافظ بالودائع وسندات قصيرة ومتوسطة الأجل وفق سياسات استثمارية محافظة.

بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء وذلك وفقاً للقواعد والسياسات الاستثمارية المعتمدة لإدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 281 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011 بالمقارنة مع 243 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، استمر الصندوق خلال عام 2011 وبصورة دورية إعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في أسواق المال الرئيسية في العالم.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يهدف نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية إلى تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الاقتصادية في دوله الأعضاء. ويقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق الأوراق المالية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لدوله الأعضاء من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم.

ويتضمن الدعم الفني الذي يقدمه الصندوق لدوله الأعضاء، تبنيه لمبادرات مشتركة لتطوير القطاع المالي والمصرفي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية كمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، ومبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية، ومبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون التي أطلقها الصندوق خلال عام 2011.

ففيما يتعلق بمبادرة **"تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRI)"** يتعاون الصندوق مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الدعم الفني في مجال تطوير نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية في إطار مذكرة تفاهم تم توقيعها في عام 2008، ولمدة ثلاث سنوات، وتم التفاهم بين المؤسستين في عام 2011 على مواصلة التعاون لمدة ثلاث سنوات جديدة. وخلال عام 2011، تم إيفاد بعثة مشتركة إلى الأردن، حيث قامت بتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة من أجل تطوير عمل أنظمة الاستعلام الائتماني لديها. وقد بلغ عدد الدول العربية التي استفادت من هذه المبادرة عشر دول، حتى نهاية عام 2011.

كما باشر الصندوق خلال عام 2011 تعاونه مع مؤسسة التمويل الدولية في إطار مبادرة **تطوير نظم الإقراض المضمون،** حيث قامت بعثة مشتركة من الصندوق والمؤسسة خلال نوفمبر 2011، بزيارة جمهورية مصر العربية بغرض تقديم الدعم الفني إلى السلطات المصرية حول المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتطوير نظم وعمليات الإقراض المضمون في مصر.

وفي جانب آخر، وفي إطار حرصه على نشر الوعي حول القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية، فقد نظم الصندوق عدداً من ورشات العمل والمؤتمرات المخصصة لكبار المسؤولين بغية توفير النصح لصانعي السياسات الاقتصادية وتعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم. وفي هذا الإطار، نظم الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي الألماني ورشة عمل حول **"قضايا السياسة النقدية وعملياتها"** وذلك خلال

يومي 22 و23 فبراير 2011. وقد شارك في هذه الورشة عدد من المسؤولين والمختصين من المصارف المركزية العربية.

وفي السياق نفسه، نظم الصندوق خلال عام 2011 ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع البنك الدولي، حول **"تقوية التشريعات المالية في الدول العربية"**، تم خلالها استعراض ومناقشة الإصلاحات الجديدة في التشريعات والمعايير الدولية وانعكاساتها على القطاع المالي في الدول العربية.

كما نظم الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ومصرف البحرين المركزي مؤتمراً إقليمياً حول **"تحسين الوصول إلى التمويل من خلال تقوية البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية"**، والذي انعقد في مملكة البحرين، يوم 21 نوفمبر 2011. وقد ناقش هذا المؤتمر متطلبات تحسين نظم الإقراض المضمون ونظم المعلومات الائتمانية وأهميتهما في تحسين فرص الوصول إلى التمويل.

كذلك، نظم الصندوق بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية وبالتعاون مع المعهد المالي الدولي (IIF)، اجتماعاً عالي المستوى حول **"تقوية الرقابة على القطاع المالي والمستجدات في التشريعات الرقابية"**، وذلك في أبوظبي خلال يومي 26-27 أكتوبر 2011. وقد ناقش هذا الاجتماع التعديلات على التشريعات الرقابية وتداعياتها على القطاع المصرفي.

وشارك الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف لبنان، في تنظيم ورشة عمل إقليمية حول **"قضايا الوصول إلى التمويل والاستقرار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** والتي عقدت في بيروت يوم 23 نوفمبر 2011، وتم فيها مناقشة نتائج التقرير الشامل حول القطاع المالي الذي أعده البنك الدولي.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2011 في جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات الهامة عن هذه الأسواق. وفي هذا الصدد، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية بموقعه على شبكة الانترنت، والتي تتضمن المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى سبعة وستين عدداً منذ البدء في إصدارها. وتتناول هذه النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها. وفي هذا السياق، استمرت عملية تطوير هذه النشرات لتصبح شاملة للعديد من البيانات المالية والنقدية والاقتصادية التي تؤثر على أداء هذه الأسواق مثل معلومات عن أسواق الإصدارات الأولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي وأسواق السندات والصكوك. وقد أظهرت النشرات الأربع التي أصدرها الصندوق خلال عام 2011، تأثر أسواق الأوراق المالية العربية بشكل واضح بالاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2011، كذلك تأثرها بالتراجع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية على إثر أزمة المديونية السيادية في منطقة اليورو. وقد أظهرت هذه النشرات أن البورصات العربية خسرت ما قيمته 115 مليار دولار من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة فيها، في عام 2011.

هذا وقد جرى تضمين بيانات ومعلومات عن سوق دمشق للأوراق المالية لأول مرة في نشرات الصندوق في بداية عام 2011، ليرتفع بذلك عدد الأسواق المالية العربية التي تغطيها النشرات إلى ستة عشر سوقاً.

من جانب آخر، أصدر الصندوق **تقريراً سنوياً عن أداء أسواق المال العربية**، يلقي الضوء على أهم الأحداث والمستجدات في الأسواق المالية العربية خلال العام. ويقدم في هذا الإطار تحليلاً لأداء البورصات العربية وأسواق الإصدارات الأولية وأسواق السندات والصكوك وتدفقات الاستثمار الأجنبي ونشاط صناديق الاستثمار وتطور عمليات الاستحواذ والاندماج، إلى جانب استعراض لأهم التطورات التشريعية والتنظيمية.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مساعيه المستمرة لتوطيد العلاقة مع الهيئات العربية، شارك الصندوق في ملتقى "إعادة هيكلة النظم الرقابية للقطاع المالي" الذي نظمته هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية في

مدينة أبوظبي في يناير 2011. كما شارك الصندوق في أعمال القمة الخليجية الخامسة لهيئات الرقابة التي عقدت برعاية الهيئة نفسها في مدينة أبوظبي خلال فبراير 2011.

ومن جانب آخر، واصل الصندوق تعاونه مع صندوق النقد الدولي على صعيد مبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية، بغرض تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتطوير التشريعات والسياسات والأنظمة المتعلقة بأسواق السندات في الدول العربية. كذلك وفي السياق نفسه، أجرى الصندوق مشاورات مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لبحث مجالات التعاون المشترك في تطوير أسواق المال المحلية في الدول العربية.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال عام 2011 الاضطلاع بخدمات تدريب العاملين في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والبنوك المركزية والمراكز الإحصائية في الدول الأعضاء. وتتكامل الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي ينظمها المعهد في تحقيق أحد أهم أهداف الصندوق وهي الإسهام في تطوير مهارات العاملين لدى الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء لتمكينهم من متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل عام، والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص.

ولقد شمل نشاط المعهد خلال عام 2011 تنظيم دورات وندوات وحلقات عمل مشتركة مع كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ومنظمة التجارة العالمية وبنك انجلترا والبنك الإسلامي للتنمية. وبلغ عدد أنشطة التدريب 15 خلال عام 2011 استفاد منها حوالي 398 متدرباً. وبذلك وصل عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب بالصندوق حوالي 235 دورة وحلقة عمل وندوة استفاد منها 7145 متدرباً.

ففيما يتعلق بنشاط الدورات التدريبية مع معهد صندوق النقد الدولي، استهل المعهد نشاطه التدريبي في عام 2011 بعقد دورة مشتركة حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"**، في أبوظبي، خلال الفترة 23 يناير – 3 فبراير 2011. هدفت هذه الدورة إلى التركيز على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي. وغطت الدورة عدة مواضيع رئيسية في الاقتصاد الكلي مثل: الاستقرار والنمو، السياسة المالية وقابلية الدين الخارجي للاستمرار، أطر السياسة النقدية، اختيار أسعار الصرف، والتدفقات الرأسمالية الدولية.

وفي الإطار نفسه على صعيد نشاط الدورات التدريبية المشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي، قام المعهد بعقد دورة مشتركة حول **"مؤشرات السلامة المالية"**، في أبوظبي خلال الفترة 13 فبراير – 3 مارس 2011. هدفت هذه الدورة إلى إطلاع المشاركين على مفاهيم وتعاريف ومصادر وأساليب تجميع مؤشرات السلامة المالية في ضوء "دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

كما نظم المعهد أيضاً دورة مشتركة في هذا السياق مع معهد صندوق النقد الدولي حول **"البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية"**، في أبوظبي خلال الفترة 6 – 17 مارس 2011. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين، ضمن دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، ومنها على أهداف النمو والاستقرار.

كما اشتمل نشاط الدورات التدريبية مع معهد صندوق النقد الدولي دورة مشتركة حول **"تصميم خطوات وتنفيذ إصلاح إدارة المالية العامة"**، في أبوظبي خلال الفترة 3 – 7 أبريل 2011. هدفت هذه الدورة إلى مناقشة الأهداف الأساسية لعمليات الإصلاح الفعالة للإدارة المالية العامة ومناهج سبل إدارتها والتحديات التي تواجهها. كذلك مناقشة مختلف الأدوات التشخيصية لتقييم مواطن القوة والضعف في نظم الإدارة المالية العامة، ومزايا وعيوب الخطط المعتادة لإصلاحها.

كما نظم المعهد في إطار هذا النشاط دورة مشتركة حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا السياسة المالية"**، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 17 – 28 أبريل 2011. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين لقضايا السياسة المالية وأثرها على إدارة الاقتصاد الكلي. وتناولت الدورة العلاقات المتداخلة بين متغيرات السياسة المالية من ناحية ومجملات الاقتصاد الكلي من ناحية أخرى، وكذلك الجوانب الرئيسية لتصميم وتنفيذ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

ومن جانب آخر، وفي إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية عقد المعهد دورة **"مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية"**، في أبوظبي خلال الفترة 10 – 14 أبريل 2011. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم واستخدام الأساليب التحليلية والعملية المطلوبة لبلورة المواقف التفاوضية الفاعلة بالنسبة لموضوعات منظمة التجارة العالمية والأمور ذات العلاقة بالتجارة الخارجية للبلدان العربية الأعضاء والمراقبة في منظمة التجارة العالمية.

وفي سياق هذا التعاون مع منظمة التجارة العالمية عقد المعهد دورة **"السياسة التجارية للدول العربية"**، في أبوظبي خلال الفترة 1 – 31 مايو 2011. حيث ألقت الضوء على المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية وكذلك عمل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف والقانون التجاري الدولي، وفي ذات الوقت استكشاف الواقع الاقتصادي الإقليمي مع التركيز على التجارة.

كما نظم المعهد في إطار هذا التعاون مع منظمة التجارة العالمية دورة حول **"النفاذ إلى أسواق المنتجات غير الزراعية"**، في أبوظبي خلال الفترة 26 – 29 سبتمبر 2011. ألقت الضوء على أهمية أجندة الدوحة والمفاوضات التجارية، حيث عقد الصندوق العديد من الدورات بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وذلك لتقديم العون الفني والمؤسسي للدول العربية في مجالات التجارة الخارجية وفي مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتحقيق أقصى استفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والحصول على أفضل الشروط للانضمام.

هذا، وكانت الدورة الإقليمية حول **"الزراعـة"**، في أبوظبي خلال الفترة 22 – 24 نوفمبر 2011 النشاط الرابع للمعهد في إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على أن القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصادات خاصة النامية منها فهو يلبي الحاجات الاستهلاكية

الغذائية ويوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وبالنسبة للدول العربية يوفر القطاع الزراعي فرص عمل ما يقارب ربع القوى العاملة.

كما واصل المعهد تعاونه مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، حيث نظم المعهد دورتين في أبوظبي، تناولت الدورة الأولى موضوع **"الاصلاحات التنظيمية"**، وتم عقدها خلال الفترة 8 – 10 فبراير 2011. هدفت هذه الدورة إلى إطلاع المشاركين على أهمية قيام كافة البلدان بحث المصارف العاملة فيها على زيادة رأس المال لديها وكذلك السيولة كسبيل لحماية النظام المصرفي والاقتصاد من المخاطر غير المتوقعة، وذلك في ضوء العولمة والابتكارات المالية المتسارعة.

وتناولت الدورة الثانية موضوع **"اختبار التحمل"**، وعقدت خلال الفترة 6 – 8 سبتمبر 2011، حيث ألقت الضوء على أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في ضعف أساليب الرقابة على المخاطر لدى البنوك وعدم قيام الجهات الرقابية بتقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على تحمل ظروف ضاغطة.

وبالتعاون مع بنك التسويات الدولية أيضاً، عقد المعهد دورة حول **"إدارة الاحتياطات الاجنبية"**، في أبوظبي خلال الفترة 28 نوفمبر – 1 ديسمبر 2011. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على مناهج ادارة الاحتياطيات الأجنبية والى تعميق معرفتهم بمفهوم تحليل المخاطر وتنويع الاستثمارات وكذلك مؤشرات الاستثمار المعيارية.

أما على صعيد التعاون القائم مع بنك انجلترا، فقد عقد المعهد دورة حول **"استهداف التضخم"**، في أبوظبي خلال الفترة 11 – 15 سبتمبر 2011. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على هدف السياسة النقدية لأي بلد المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. واستعراض تجارب العديد من الدول التي جعلت استهداف التضخم الإطار الرئيسي لسياساتها النقدية.

وبالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، عقد المعهد دورة حول **"النظام المصرفي الاسلامي المستدام"**، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 9 – 13 أكتوبر 2011. هدفت هذه الدورة إلى إلقاء الضوء على القضايا التي يجب أن يتم معالجتها لضمان نظام مصرفي مستقر والعمل على تقوية البنية التحتية للمصارف الإسلامية من أجل تعزيز قدرتها على التعامل مع الأزمات.

وأخيراً وفي إطار التعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، عقد المعهد أيضاً دورة حول **"كشف الاحتيال لدى البنوك"**، في أبوظبي خلال الفترة 4 – 8 ديسمبر 2011. حيث ألقت الضوء على الايجابيات التي برزت من استخدام البنوك لتكنولوجيا المعلومات مثل سرعة انجاز المعاملات البنكية والحصول على الخدمة المصرفية في أي زمان ومكان. إلا أن هذا التطور ترتب عليه بروز مخاطر عدة أهمها مخاطر الاحتيال.

نشاط الصندوق في مجال أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وضمن هذا الإطار، تابع الصندوق القيام بمسؤولية إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب تحضير وثائق الاجتماعات الدورية التي يعقدها المجلس ومكتبه الدائم. ويتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية أيضاً لاجتماعات اللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

ولقد قام الصندوق بالإعداد لاجتماع الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس والذي عقد في الدوحة في دولة قطر يوم 15 سبتمبر 2011. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، وتوصيات الاجتماع العشرين للجنة الرقابة العربية المصرفية، كذلك توصيات الاجتماع السابع للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، إلى جانب تقرير حول "مشروع إنشاء ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية".

كذلك تم خلال الاجتماع استعراض ورقتي عمل، الأولى أعدها سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، حول "السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية"، والثانية لمعالي الدكتور مصطفى كمال النابلي، محافظ البنك المركزي التونسي، حول "تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للمرحلة الاقتصادية بعد الثورة". كذلك ناقش المجتمعون مسودة الخطاب العربي الموحد لهذا العام، الذي تم تقديمه خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن في أكتوبر 2011.

وفي إطار مسئولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الحادي والعشرين لهذه اللجنة، الذي عقد في أبوظبي في ديسمبر 2011. وقد ناقش هذا الاجتماع ورقة عمل حول اختبارات الجهد وأهمية إدخالها في منظومة الرقابة المصرفية من قبل السلطات الإشرافية في الدول العربية. هذا، وقد استضافت اللجنة في هذا الاجتماع نائب السكرتير العام للجنة بازل للرقابة المصرفية الذي أطلع اللجنة على آخر التطورات على صعيد عمل لجنة بازل. كذلك استضافت اللجنة، ولأول مرة، ممثلاً عن سكرتارية مجلس الاستقرار المالي التابع لمجموعة العشرين الذي أطلع اللجنة على ما يقوم به المجلس من جهود لتقوية النظام المالي العالمي والتشريعات الرقابية المالية والمصرفية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار دوره كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق في يونيو 2011 الاجتماع السنوي السابع لهذه اللجنة. وقد ناقش هذا الاجتماع نتائج أعمال فريق العمل المكلف بتقييم الدراسات التفصيلية الخاصة بمشروع "إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية" التي كان قد أعدها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة البنوك المركزية والخبراء الخارجيين. كما تم خلال الاجتماع استعراض ورقة العمل التي أعدها الفريق المنبثق عن هذه اللجنة وبتنسيق مع الصندوق حول "الإطار القانوني لنظم الدفع والتسوية". وحضر هذا الاجتماع ممثل عن اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، الذي أطلع أعضاء البعثة على آخر المستجدات في أعمال اللجنة الدولية وخاصة على صعيد المبادئ الدولية لأنظمة أسواق المال.

نشاط الصندوق في مجال أمانة مجلس وزراء المالية العرب

في إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، قام الصندوق بالإعداد لعقد الاجتماع الثاني لهذا المجلس في الجمهورية العربية السورية، يوم 7 أبريل 2011. وقد قدم خلاله كل من معالي وزير المالية السعودي ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي عرضاً عن أهم تطورات النظام المالي العالمي. كذلك قدم معالي وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ورقة حول "أولويات الدول العربية بالنسبة لتوصيات مجموعة العشرين". وكان هذا الاجتماع مناسبة أيضاً لمزيد من التنسيق في مواقف الدول العربية تجاه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي الإطار نفسه، ساهم الصندوق في تنظيم الاجتماع الاستثنائي للمجلس الذي عقد في أبوظبي، يوم 7 سبتمبر 2011، بدعوة من دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان من أهم ما ناقشه المجلس في هذا الاجتماع، مبادرة دولة الإمارات للتعاون الاقتصادي العربي التي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك على صعيد عدد من المحاور بمشاركة من المؤسسات الدولية والإقليمية. كما ناقش المجلس ورقتي عمل أعدتهما الأمانة الفنية في الصندوق، كانت الورقة الأولى حول "تنسيق السياسات الضريبية"، وكانت الورقة الثانية حول "تعزيز الاندماج الإقليمي – متطلبات دعم التجارة والاستثمار المباشر العربي البيني". كما تعرض المجتمعون للعلاقات مع المؤسسات الدولية، حيث دعوا هذه المؤسسات لإيلاء المزيد من الاهتمام وتوفير المزيد من الدعم لدول المنطقة. هذا وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على مسودتي الخطابين الذين تم إرسالهما باسم المجلس لرئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2011 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وفي سبيل إنجاز التقرير الصادر عام 2011، أرسل الصندوق الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما استضاف الصندوق لهذا الغرض اجتماعين حضرهما ممثلو الجهات المشاركة في إعداد التقرير، حيث عقد الاجتماع الأول لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 25-27 أبريل 2011. أما الاجتماع الثاني والذي تضمنت أعماله مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه، فقد عقد خلال الفترة 19-23 يونيو 2011. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2011 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

وشارك الصندوق في ندوة بعنوان "الأمن الغذائي في الدول العربية"، التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي في الكويت خلال الفترة 14 و15 مارس 2011. كما شارك الصندوق في منتدى "مفهوم وآفاق المعرفة" الذي نظمته وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في أبوظبي، يوم 15 مايو 2011.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2011 سعيه لتعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه، حيث يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين. فقد شارك الصندوق خلال شهر أبريل 2011 في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية، وفي اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). وعقد وفد الصندوق اجتماعات جانبية مع إدارات صندوق النقد والبنك الدوليين للتباحث والمتابعة بشأن الأنشطة والبرامج المشتركة.

كذلك شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال أكتوبر 2011، حيث شارك في اجتماعات لجنة التنمية ولجنة مجموعة الأربع والعشرين (G24). كما حضر الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية مع رئيس البنك الدولي، والاجتماعات الخاصة بالصناديق العربية والإقليمية مع رئيس وكبار مدراء البنك الدولي في إطار مبادرة العالم العربي. كذلك، التقى وفد الصندوق على هامش الاجتماعات بالعديد من المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية بغرض تعزيز التعاون والمبادرات والأنشطة المشتركة.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

أنشيء برنامج تمويل التجارة العربية، بصفته مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، في عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي 50 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويمثل الصندوق أكبر المساهمين حيث يمتلك أكثر من 56 في المائة من رأسمال البرنامج. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج وقد وصل عددها كما في نهاية العام 2011 إلى 198 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 9.33 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 11.68 مليار دولار أمريكي. ووافق البرنامج على تمويل 8.91 مليار دولار أمريكي. كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 8.40 مليار دولار أمريكي. ويوضح الرسم البياني التالي التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية العام 2011.

الشكل (2)
التطور المرحلي للنشاط التمويلي للبرنامج
(2011-1991)

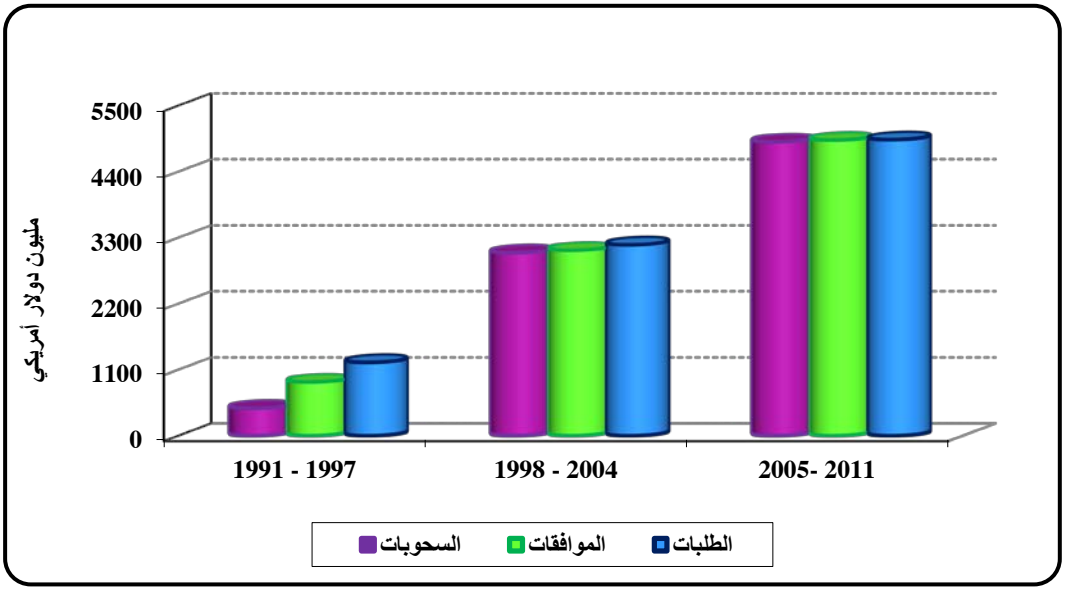

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد عمل البرنامج على بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (32) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان <atfp.org.ae>، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، سبعة عشر لقاءا للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2011 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من خلالها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصاد العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2011 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى إعداد النظرة العامة على اقتصادات الدول العربية عام 2011.

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية

أصدر الصندوق هذه النشرة الإحصائية في حلتها الجديدة خلال عام 2011، التي تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، والتي اعتمد في إعدادها على المصادر الوطنية بصورة أساسية، بالإضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. وتتضمن هذه النشرة فصولاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات والمالية العامة، بالإضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً ستة عشر سوقاً عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين ودمشق.

البحوث والدراسات

اشتملت البحوث والدراسات خلال عام 2011 على إعداد وإصدار الأوراق التالية :

"التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية"، تستعرض هذه الدراسة التطورات في سوق تمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات على الصعيدين الدولي والعربي وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليهما، مع إبراز جهود التنسيق على المستويين الدولي والإقليمي لدعم تمويل وضمان التجارة الخارجية خلال الأزمة، والمبادرات القائمة لمواجهة نقص البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بتمويل التجارة العالمية.

"مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي – الياباني في تعزيزها"، تستعرض الورقة الملامح الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، والتحديات التي تواجه اقتصادات هذه الدول متضمنة تخفيف معدلات البطالة، وتطوير القواعد الإنتاجية، وتنويع البنية الصناعية وتؤثر اقتصاد المعرفة. كما تستعرض الورقة أوجه التعاون الاقتصادي العربي – الياباني الممكن لدعم التوجه التنموي في الدول العربية، وقدمت هذه الورقة في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر حوار من أجل المستقبل بين اليابان والعالم الإسلامي برعاية جامعة زايد في الفترة 7-8 مارس 2011.

"تعزيز الاندماج الإقليمي : متطلبات دعم التجارة والاستثمار المباشر العربي البيني"، تلقى هذه الورقة الضوء على أولويات العمل لتعزيز الاندماج الاقتصادي العربي في مجالي التجارة والاستثمار المباشر البيني، وذلك في ضوء التحولات السياسية التي تعيشها عدد من الدول العربية، والتي تستهدف إرساء نمو أكثر شمولاً لمواطنيها ويحقق مكاسب تنموية تعود بالنفع لمختلف فئات المجتمع. وتم تقديم هذه الورقة إلى الاجتماع الاستثنائي لوزراء المالية العرب.

"ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وتداعياته على اقتصادات الدول العربية"، تستعرض هذه الورقة تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال عامي 2010 و2011 على اقتصادات الدول العربية، وبوجه خاص تداعياتها على الأوضاع الخارجية والمالية والتضخم، أخذاً في الاعتبار المواقف المالية المتباينة للدول العربية التي واجهت بها أزمة غذاء عام 2010.

"البيانات الإحصائية ورسم السياسات الاقتصادية"، نوفمبر 2011. وقد تضمنت الدور الذي تلعبه البيانات الإحصائية في تحديد استراتيجيات التنمية الاقتصادية وفي تحديد طبيعة السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية المتخذة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق هدف النمو الاقتصادي المستدام. وتضمنت الورقة أيضاً تحديد وتوضيح الممارسات المثلى في العمل الإحصائي، ودور الصندوق عبر العقود الثلاث الماضية في تطوير منهجية العمل الإحصائي العربي وفي بناء قاعدة بيانات للإحصاءات الاقتصادية في الدول العربية. وقد تم تقديم هذه الورقة إلى المؤتمر الإحصائي الوطني الأول الذي نظمه المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة في أبوظبي في نوفمبر 2011.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (SDR)، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2011، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه. كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011 وعام 2010 أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2011 ما مجموعه 390,058 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 362,081 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2011 حوالي 65 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 61 في المائة في نهاية عام 2010. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 252,351 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2011، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 229,379 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، وبزيادة قدرها 22,972 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 10 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 140,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2011، بينما كان رصيده في نهاية عام 2010 يبلغ 135,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (2,293) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011 مقارنة برصيد مدين قدره (2,298) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 986,098 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011 مقارنة بمبلغ 958,121 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، أي بزيادة مقدارها 27,977 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3 في المائة. ويوضح الشكل (3) تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي، منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2011.

الشكل (3): تطور حقوق المساهمين
(2011-1977)

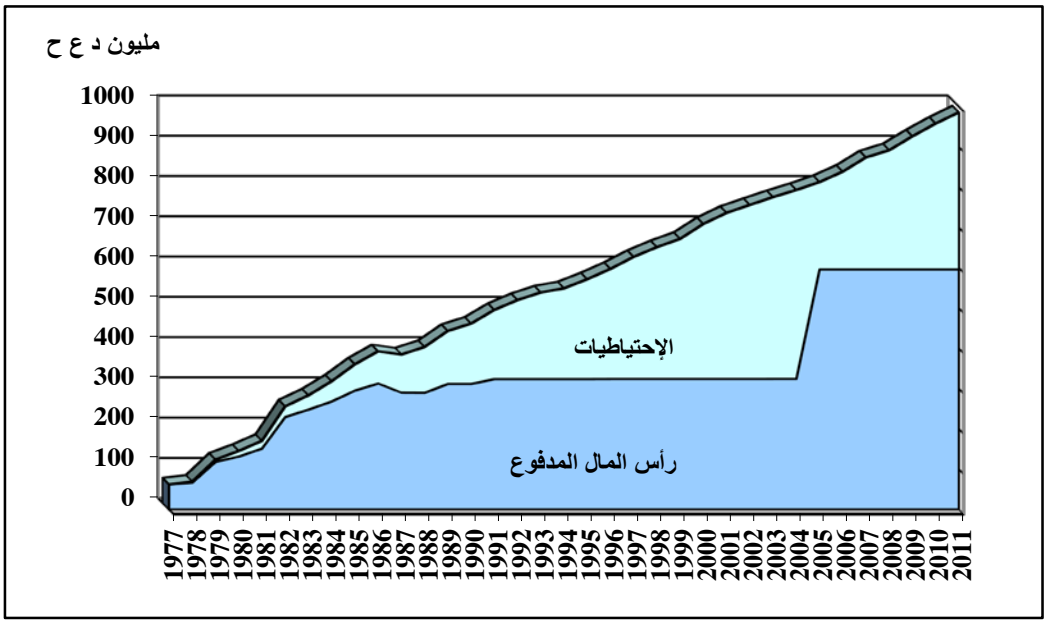

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 76,444 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2011 بالمقارنة مع 75,855 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبزيادة قدرها 589 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 0.78 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2011 وعام 2010.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,062,542 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011 مقارنة مع 1,033,976 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2011، مبلغ 416,119 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 356,614 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010. وقد بلغت التزامات القروض تجاه الصندوق 466,769 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2011. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 50,650 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2011.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 102,800 ألف دينار عربي حسابي (473 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 114,905 ألف دينار عربي حسابي (533 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2010.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار امريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 608,995 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011، بينما بلغت قيمتها 638,285 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 31,144 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 31,715 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 36,362 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، مقارنة بمبلغ 37,499 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,619 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، مقارنة بمبلغ 4,766 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقد بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2011 ما مجموعه 221 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 335 ألف دينار عربي حسابي لعام 2010. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 344 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2011 مقارنة بمبلغ 356 ألف دينار عربي حسابي لعام 2010.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2011 ونهاية سنة 2010 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2011.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010	01 يناير 2011	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010
دولار أمريكي	%42.99	%40.85	%42.70	1.535	1.547
يورو	%35.65	%35.47	%36.58	1.187	1.156
جنيه إسترليني	%11.18	%9.06	%11.12	0.993	0.996
ين ياباني	%10.18	%14.62	%9.60	118.799	125.850
	%100.00	%100.00	%100.00		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صنـدوق النقـــد العربـــي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
المركز المالي الموحد	2
بيان الدخل الموحد	3
البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 20

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١ – برج الغيث
شارع حمدان
أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف : ٤٤٠٠ ٤١٧ ٢ ٩٧١+
: ٧٥٢٢ ٦٢٧ ٢ ٩٧١+
فاكس : ٣٣٨٣ ٦٢٧ ٢ ٩٧١+
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من ٢ إلى ٢٠ لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ وعن أداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى
إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

إرنست ويونغ

٨ مارس ٢٠١٢
أبوظبي

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

	ايضاح	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	*3*	**416,119**	356,614
خطوط الائتمان	*4*	**102,800**	114,905
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*5*	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب		**1,461,450**	1,555,947
محفظة الاستثمارات المالية	*6*	**1,333,416**	1,059,124
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*7*	**21,378**	23,336
إجمالي الموجودات		**3,340,499**	3,115,262
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	*8*	**596,040**	596,040
الاحتياطيات	*9*	**390,058**	362,081
إجمالي حقوق المساهمين		**986,098**	958,121
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	*10*	**76,444**	75,855
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**2,185,871**	1,976,786
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**92,086**	104,500
إجمالي المطلوبات		**2,277,957**	2,081,286
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**3,340,499**	3,115,262

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 08 مارس (آذار) 2012.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

	ايضاح	**2011 ألف دينار عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**12,539**	10,796
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,353**	1,493
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**13,925**	14,535
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**17,447**	19,321
إيرادات أخرى		**282**	331
		45,546	46,476
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(9,184)**	(8,977)
		36,362	37,499
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**4,054**	4,075
نفقات معونة فنية	*15*	**221**	335
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	*16*	**344**	356
		4,619	4,766
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**31,743**	32,733
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(599)**	(1,018)
صافي الدخل		**31,144**	31,715

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
2010					
الدخل الشامل					
صافي الدخل لسنة 2010	-	31,715	-	-	31,715
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	3,457	3,457
صافي الدخل الشامل	**-**	**31,715**	**-**	**3,457**	**35,172**
التغير في حقوق المساهمين					
الرصيد في 1 يناير 2010	596,040	206,170	130,000	(5,755)	926,455
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (ثامن) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(3,506)	-	-	(3,506)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	**596,040**	**229,379**	**135,000**	**(2,298)**	**958,121**
2011					
الدخل الشامل					
صافي الدخل لسنة 2011	-	31,144	-	-	31,144
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	5	5
صافي الدخل الشامل	**-**	**31,144**	**-**	**5**	**31,149**
التغير في حقوق المساهمين					
الرصيد في 1 يناير 2011	596,040	229,379	135,000	(2,298)	958,121
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (تاسع) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(3,172)	-	-	(3,172)
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	**596,040**	**252,351**	**140,000**	**(2,293)**	**986,098**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

	ايضاح	**2011** **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**31,144**	31,715
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**96**	97
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**1,047**	2,758
		32,287	34,570
سحوبات القروض		**(126,541)**	(67,776)
تسديدات القروض		**67,036**	29,435
التغير في خطوط الائتمان		**12,105**	(6,019)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**1,956**	(2,300)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(13,437)**	8,900
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية		**59,657**	6,426
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**209,085**	27,492
صافي النقد من أنشطة العمليات		**242,148**	30,728
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(94)**	(112)
التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة		**4,446**	4,257
التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع		**(1,845)**	(7,297)
التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق		**(276,888)**	(170,222)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(274,381)**	(173,374)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(458)**	(491)
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(2,149)**	(1,456)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,607)**	(1,947)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(34,840)**	(144,593)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**1,444,411**	1,589,004
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*18*	**1,409,571**	1,444,411

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتمّ فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، مع تبنّي معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 01 كانون الأول 2009 والتي تتطلب إضافة "بيان الدخل الشامل" وإفصاحات إضافية عن تقييم الأدوات المالية حسب تصنيفها، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج الصندوق أو مركزه المالي المّوحد.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضـم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 و2010 وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
كانت حتى 31 يوليو 2008 تتمثل في الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، والتي تقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، باعتبارها تمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة بدءاً من أوّل آب أغسطس 2008. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

هـ) العملات الأجنبية *(تابع)*

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

3 قروض للدول الأعضاء

	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**356,614**	318,273
سحوبات خلال السنة	**126,541**	67,776
تسديدات خلال السنة	**(67,036)**	(29,435)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**416,119**	356,614

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2011 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة سنة وتبلغ 14,876 ألف دينار عربي حسابي *(2010: 14,876 ألف دينار عربي حسابي)*. وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 يتم تمديد تعليق عضوية الدولة المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسملة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية، وبلغ رصيدها 70,579 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)2011 (*2010: 76,114 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 ما مجموعه 50,650 ألف دينار عربي حسابي *(2010: 61,490 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية.

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	**2010** **ألف دينار** **عربي حسابي**
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**114,940**	**108,886**
سحوبات خلال السنة	**163,117**	**160,438**
	278,057	**269,324**
تسديدات خلال السنة	**(176,117)**	**(155,860)**
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**860**	**1,441**
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**102,800**	**114,905**

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 ما يعادل 413 ألف دينار عربي حسابي *(2010: ما يعادل 625 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك واستثمارات بصناديق استثمار بديلة، كما يلي:

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**36,065**	40,495
استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع	**55,353**	53,519
	91,418	94,014
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**1,241,998**	965,110
	1,333,416	1,059,124

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	**2010** **ألف دينار** **عربي حسابي**
• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة	**(2,197)**	(2,213)
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية	**(96)**	(85)
	(2,293)	(2,298)

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 1,232,588 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 *(2010: 964,752 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**97,697**	98,084
ينزل: فوائد مجنبة على القروض	**(42,564)**	(45,611)
ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد	**(45,611)**	(40,972)
	9,522	11,501
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**6,331**	6,232
موجودات ثابتة	**272**	274
أرصدة مدينة أخرى	**5,253**	5,329
	21,378	23,336

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

8 رأس المال المدفوع

	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه		
(12,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**600,000**	**600,000**
رأس المال غير المدفوع	**(3,960)**	**(3,960)**
رأس المال المدفوع	**596,040**	**596,040**

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استنادا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. ويتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 مبلغ 39,688 ألف دينار عربي حسابي (2010: 39,511 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (5) لسنة 2011، تخصيصاً تاسعاً لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2010 (ما قيمته 3,172 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً ثامناً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (5) لسنة 2010 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2009 (ما قيمته 3,506 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة الأقلية من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.36% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 و44.36% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010.

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,575**	492,575
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**294,662**	290,621
- صافي الدخل للسنة	**6,400**	10,490
إجمالي حقوق المساهمين	**793,637**	793,686
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.36**	%44.36
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**352,086**	352,096

	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق – الدينار العربي الحسابي	**76,444**	75,855

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

يتم قبول ودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة	**70,579**	76,114
معاملات استثمارية قيد الدفع وعقود إعادة الشراء	**9,676**	14,258
فوائد مستحقة الدفع	**953**	784
أرصدة دائنة أخرى	**10,878**	13,344
	92,086	104,500

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**(944)**	(2,016)
السندات والأوراق المالية – متاحة للبيع	**933**	1,426
السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**13,936**	15,125
	13,925	14,535

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,252 ألف دينار عربي حسابي *(2010: 3,332 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 178 في نهاية عام 2011 *(2010: 178 موظفا)*.

15 نفقات معونة فنية

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**168**	**246**
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**53**	**89**
	221	**335**

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

16 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (4) لسنة 2011 تقديم إعفاءات لجمهورية القمر المتحدة بإطار نفس المبادرة. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الديون على أساس الاستحقاق.

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**5,038**	4,694
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(4,694)**	(4,338)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة	**344**	356

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 85,371 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 (*2010: 88,876 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 8,034 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 (2010: *13,409 ألف دينار عربي حسابي*).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**17,007**	2,740
ودائع لأجل لدى البنوك	**1,444,443**	1,553,207
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**(51,879)**	(111,536)
	1,409,571	1,444,411

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2011 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2010 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**936,181**	932,697
أوروبا	**695,463**	1,102,323
أمريكا الشمالية	**162,301**	121,200
الشرق الأقصى	**854,490**	425,993
المنظمات الدولية	**113,435**	32,858
الدول الأفريقية	**32,995**	-
	2,794,865	2,615,071

20 التزامات التقاعد

وفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات، ويجري العمل حالياً على التقييم المستحق بنهاية 2011. وقد كان آخر تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 64,114 ألف درهم إمارات (3,778 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 64,716 ألف درهم إمارات (3,813 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 602 ألف درهم إمارات (35 ألف دينار عربي حسابي).

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 78 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2011 *(2010: 91 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 60,418 ألف درهم إمارات تعادل 3,572 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2011 *(2010: 65,082 ألف درهم إمارات تعادل 3,818 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

21 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
		ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	17,007	17,007	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,444,443	1,392,564	51,879	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	55,353	55,353	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	36,065	6,931	3,860	1,114	24,160	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	1,241,998	670,060	203,949	345,060	22,929	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	102,800	67,236	23,498	12,066	-	-
قروض للدول الأعضاء	416,119	36,756	37,536	254,579	72,280	14,968
حسابات مدينة وموجودات أخرى	21,378	11,985	574	478	-	8,341
	3,340,499	**2,257,892**	**321,296**	**613,297**	**119,369**	**28,645**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الأخرين						
في المؤسسة التابعة	76,444	-	-	-	-	76,444
ودائع من المؤسسات النقدية	2,185,871	2,185,871	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	92,086	14,889	2,646	27,573	37,715	9,263
	2,354,401	**2,200,760**	**2,646**	**27,573**	**37,715**	**85,707**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2010

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	2,740	2,740	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,553,207	1,441,671	111,536	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	53,519	53,519	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	40,495	-	67	8,656	31,772	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	965,110	428,676	184,680	325,844	25,910	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	114,905	85,054	22,289	7,562	-	-
قروض للدول الأعضاء	356,614	27,923	32,607	129,225	151,982	14,877
حسابات مدينة وموجودات أخرى	23,336	13,038	1,110	-	-	9,188
	3,115,262	**2,052,621**	**352,289**	**471,287**	**209,664**	**29,401**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة	75,855	-	-	-	-	75,855
ودائع من المؤسسات النقدية	1,976,786	1,963,859	12,927	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	104,500	28,548	31	-	-	75,921
	2,157,141	**1,992,407**	**12,958**	**-**	**-**	**151,776**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	2011 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين	25	229	235
التأثير على بيان الدخل الموحد	25	1,377	1,350

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات الأجنبية المبـرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 مبلغ 624,210 ألف دينار عربي حسابي *(2010: 568,866 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

ملاحق القروض

ملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2011 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**

تابع ملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2011 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**

تابع ملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2011 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**

تابع ملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2011 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184						
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**117,868**
2011	151	المغرب						**13,675**		
	152	مصر	**43,725**							
	153	مصر							**58,300**	
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**115,700**
المجمـــــــــــــوع			**345,199**	**104,751**	**340,344**	**130,785**	**64,730**	**32,489**	**414,227**	**1,432,525**

ملحق (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض
2011 - 1978

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	16.395
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	5	81.975
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	60	**345.199**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345
الجمهورية اليمنية	2	62.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	24	**340.344**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
القمر المتحدة	1	0.184
	12	**104.751**

الدول المستفيدة من **تسهيل الإصلاح التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	15.140
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	3	39.080
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	16	**130.785**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	38.584
الجمهورية التونسية	3	17.009
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	1	9.800
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	4	135.948
المملكة المغربية	5	132.208
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	27	**414.227**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

ملحق (أ-3)
أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة
2010 - 2011

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2010			نهاية عام 2011		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	36,211	8,593	44,804	34,984		34,984
جمهورية جيبوتي	752	-	752	335		335
جمهورية السودان	66,742	-	66,742	60,921		60,921
الجمهورية العربية السورية	4,240	-	4,240	2,880		2,880
جمهورية الصومال	14,877	-	14,877	14,877		14,877
جمهورية القمر المتحدة	184	-	184	184		184
جمهورية العراق	90,093	-	90,093	80,866		80,866
الجمهورية اللبنانية	10,465	-	10,465	4,095		4,095
جمهورية مصر العربية	9,647	-	9,647	75,631	29,150	104,781
المملكة المغربية	90,768	26,838	117,606	106,563		106,563
الجمهورية اليمنية	21,500	21,500	43,000	21,500	21,500	43,000
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	11,135	4,560	15,695	13,283		13,283
المجموع	**356,614**	**61,491**	**418,105**	**416,119**	**50,650**	**466,769**

ملحق (أ-4)
أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً
1978- 2011

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحوبات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

ملحق (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2011 - 2003

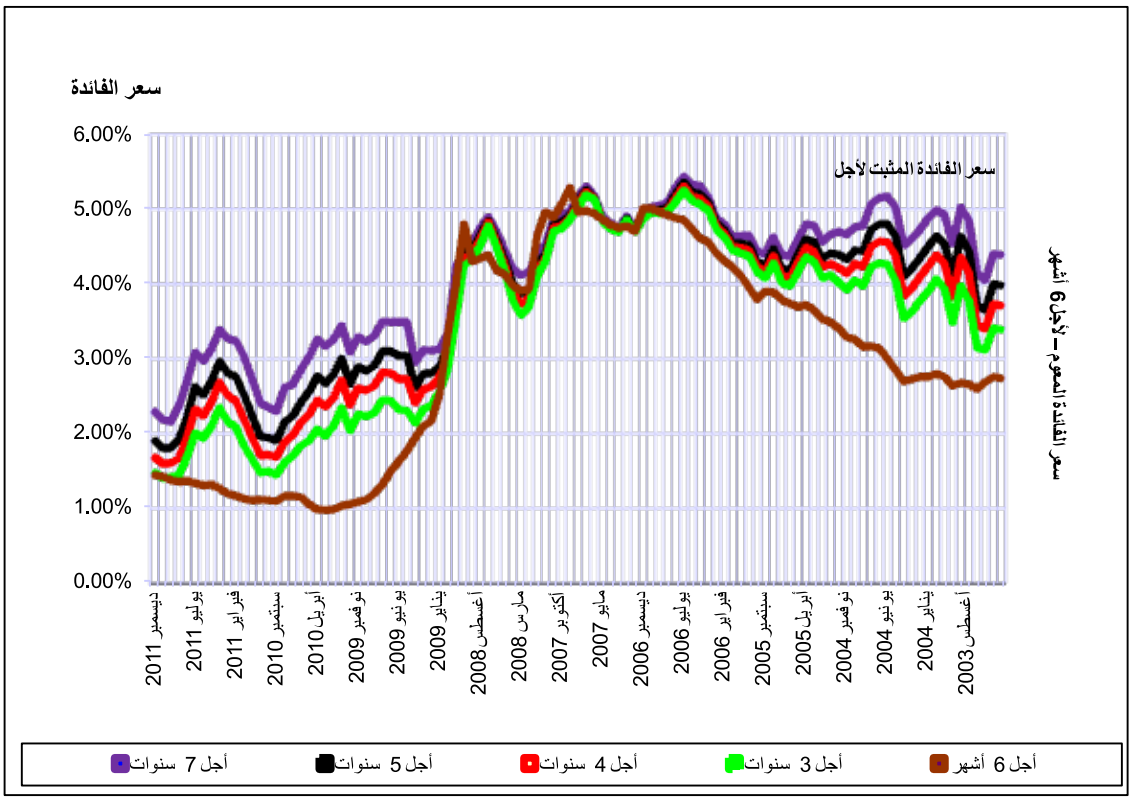

بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحول من أسلوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الاختيار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ استحقاق قسط الفائدة بعد ستة أشهر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهر الذي استحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ استحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحوبات القروض خلال ذلك الشهر حسب آجالها، ويسري العمل به من تاريخ السحب وطوال فترة القرض دون تغيير.

ملاحق عامة

ملحق (ب-1)
رأس المال
31 ديسمبر 2011

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500	9,900
2	دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100	35,300
3	مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200	9,200
4	الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850	12,850
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500	77,900
6	المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550	88,950
7	جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400	18,400
8	الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050	13,250
9	جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350	7,350
10	جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500	77,900
11	سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200	9,200
12	دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400	18,400
13	دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800	58,800
14	الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200	9,200
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250	24,690
16	جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800	58,800
17	المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550	27,550
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200	9,200
19	الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900	28,300
20	دولة فلسطين (1)	3,960	-	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	450	5	245	200	450
22	جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200	450
	المجموع	**600,000**	**5,336**	**319,004**	**271,700**	**596,040**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005 تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

ملحق (ب-2)
عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات عمل/ الندوات
2011/12/31-1988/1/1

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع WTO	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		**90**	**96**	**11**	**13**	**9**	**3**	**4**	**5**	**4**	**235**
الأردن	**14**	174	183	18	26	19	6	10	3	4	**457**
الامارات	**32**	203	147	19	14	16	4	8	7	10	**460**
البحرين	**9**	148	127	8	9	13	5	7	7	4	**337**
تونس	**11**	134	138	15	19	10	5	6	3	3	**344**
الجزائر	**6**	143	125	10	16	15	4	8	4	3	**334**
جيبوتي	**0**	8	39	0	0	2	2	0	0	0	**51**
السعودية	**16**	237	236	18	25	20	6	10	16	9	**593**
السودان	**14**	96	182	14	14	16	5	6	4	6	**357**
سورية	**8**	176	204	58	68	18	5	5	3	4	**549**
الصومال	**8**	12	11	0	0	0	0	0	1	0	**32**
العراق	**13**	87	68	14	15	8	5	2	3	2	**217**
عُمان	**9**	134	148	21	17	13	6	8	7	6	**369**
فلسطين	**0**	93	115	15	10	7	5	3	2	3	**253**
قطر	**5**	124	103	9	19	16	5	5	10	3	**299**
القمر المتحدة	**0**	2	10	4	1	1	0	2	0	2	**22**
الكويت	**10**	138	132	7	12	9	5	2	5	2	**322**
لبنان	**2**	133	148	15	24	14	3	6	2	9	**356**
ليبيا	**0**	140	92	8	13	7	4	4	3	1	**272**
مصر	**2**	199	156	11	21	17	6	9	2	7	**430**
المغرب	**15**	129	178	10	15	15	6	8	3	4	**383**
موريتانيا	**9**	105	114	10	10	13	1	2	5	4	**273**
اليمن	**21**	167	176	14	17	19	5	7	4	5	**435**
المجموع	**204**	**2782**	**2832**	**298**	**365**	**268**	**93**	**118**	**94**	**91**	**7145**

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	سعادة فارس عبد الحميد شرف
	نائب المحافظ	سعادة عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي مصطفى كمال النابلي
	نائب المحافظ	سعادة منية السعداوي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي كريم جودي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي الياس موسى دواله
	نائب المحافظ	سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر
جمهورية السودان	المحافظ	معالي علي محمود محمد عبد الرسول
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد خير الزبير
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد الجليلاتي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي عبد الناصر محمد عبدالله
	نائب المحافظ	سعادة عبدالله حاج جامع علي

جمهورية العراق	المحافظ	سعادة الدكتور سنان الشبيبي
	نائب المحافظ	سعادة طالب محسن جابر
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ	معالي يوسف حسين كمال
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ	معالي محمد علي صالح
	نائب المحافظ	سعادة محمد شافع مزي عبده
دولة الكويت	المحافظ	معالي مصطفى جاسم الشمالي
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	معالي رياض سلامة
	نائب المحافظ	سعادة رائد شرف الدين
ليبيـــــا	المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور علي رمضان شنيبش
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة
	نائب المحافظ	معالي الدكتور ممتاز السعيد أبو النور
المملكة المغربية	المحافظ	معالي نزار بركة
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي سيد أحمد ولد الرايس
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد الأمين ولد رقاني
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي نعمان طاهر الصهيبي
	نائب المحافظ	سعادة محمد عوض بن همام

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً (2010-2013) على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	13.58
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.96
سعادة حسن هاشم الحيدري	جمهورية العراق	11.96
سعادة هشام رامز عبد الحافظ (مصر)[1]	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	19.96[*]
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.88
سعادة فوزية زعبول (المغرب)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.09
سعادة حسين محمد السادة (قطر)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	7.05
سعادة سام محمد (سورية)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.52

*) تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

1) اعتبارا من 16 يناير 2011 خلفا لسعادة محمد تمام.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.